المتبوع في نحو ولا أن تعمل الا حال عمله لا لإضافته لا لتعافيه بل لجعله حرف معنى
منزلة ما ظالما لكثرة وجود المجرور في الكتاب لدلالة الحال كما يجوز أن يبدأ ويحذفوا
فلا يمكن ذلك لأن الكتاب حين وقع في نحو هذا مبتدأ وقد زال بدخول أن

وَالشرط في العطف على التوهم * صحة دخول العامل المتوهم

واشتراط العطف على التوهم وشرط صحة دخول العامل المتوهم
نحو ليس زيد قائما ولا قاعد بالخفض على توهم دخول الباء في الخبر وصحة دخولها
وشرط حسنه كثرة دخول ذلك العامل هناك ولهذا حسن قول زهير
بدا لي أني لست مدرك ما مضى * ولا سابق شيئا إذا كان جائيا
ولم يحسن قول الآخر وما كنت ذا نيرب فيهم * ولا منمش فيهم منمل
لقلة دخول الباء على خبر كان بخلاف ليس وما والنيرب النميمة والمنمل كثير
النميمة والمنمش المفسد ذات البين وكما وقع هذا العطف في المجرور وقع
في المجزوم ووقع أيضا في المرفوع اتفاقا وفي المنصوب اتفاقا وفي المركب وانظر
تحقيق الكلام على أمثلة ذلك في المغني خاتمة تكلم فيها على توابع
مخصوصة تابع ذي النداء انصب مطلقا * مضافا او مشبهه في المشي
وانصب او ارفع مع ال عطفا * وما كان مستقلا وابدلا
أي انصب تابع المنادى المبني إذا كان ذلك التابع مضافا أو مشبها به كان
نعتا نحو يا زيد ذا الفضل أو بيانا نحو يا زيد أبا عبد الله أو نسقا نحو يا تميم
علما وذلك لأن التابع في هذه الحالة لو كان متبوعا لوجب له النصب في
نفس حاله على حال النداء والتعبير بالكاف يعم وما كان
وانما كان ذكره في التسهيل للكندي في عطف المنادى وقال في الشرح
أي سواء كان متبوعه منصوبا أو غيره قال الدماميني رحمه الله في تعليقه
نحو يا زيد صاحب عمرو جاء التابع مخفوضا لا منصوبا ادعى كما في معاني الانتصاف
كذا لتعميم المبني النداء وقوله مع النداء ثم قول الحكاية فيه خلاف
وشروح في هذا الكتاب ما يعز منه الصواب عنها وأشار بقوله في المغني
الحمد قول الكوفيين والأخفش يجوز رفع النعت المضاف لأن الأخفش
حكى يا زيد بن عمرو بالرفع وخرجه الجمهور على الشذوذ ولم يجيزوا جواز
رفع التشريك والتنسيق ما في الثاني ما في الأول لأن الأخفش حكى

بطلب



يا تيم تيم عدي والجمهور أولوه على القطع أي كالحكم من هو منه منادى مثله
منادى مفردا على أنه ظاهر جاز فيه النصب والرفع سواء كان بأل أو لا نحو يا زيد
الطويل ويا تيم أجمعون بالوجهين وتعبير الكافية بما سواه أجود لصرفها
بالمضاف مع الحو النحو أحسن الوجه مانه يجوز فيه الوجهان في المعرف المسوق أل
فنحو يا رجال أو معه والظن بالوجهين لأنه لا يجمع فيه أي وجه لأنه لاحق
سماعا وبما فيه من المقابلة ومن يجيز فيه النصب لأن ما فيه الأولى حرف
التنوين يجعله كالمضاف مما يليه وقيل يجب النصب إن كانت فيه أل للتعريف
كالنحو والرفع إن كانت لمح الأصل كاليسع وأما ما تقدم أشار بقوله مع عطف
أل والمصدر بمعنى اسم المفعول أي مع معطوف بأل فهو قوله وما كان وافقه
على المعطوف وجرى مجرى الخلاف والمستقل غيرهما والبدل عطف على ما
أي يجعل المنسوق الخالي من أل وحكم البدل حكم المنادى المستقل فإن كانا
مضافين نصبا نحو يا زيد أبا عبد الله ويا أبا عبد الله وإن كان مفردا كان
كل منهما غير مفصول نحو يا زيد وعمرو ويا زيد بشرا ما كان مثلهما وفي غير
القصد في الأول مثلما يجيء وإن كان علما أو نكرة مقصودة بني على الضم نحو يا زيد بشر وبشر
وذلك لأن البدل على نية تكرير العامل وحرف العطف نائب مناب العامل
وإن يعطف على اسم ارفعا أولا * يعد كما وكما كذا
يجوز في المعطوف على الاسم أن يكون بالرفع والنصب ولا يكون النصب قبل كمال الخبر ونحوه كقوله
إن الربيع الجود والخريفا * يدا أبي العباس والصيوفا
والمرفوع بشرط أن يكون بعد كمال الخبر كقوله فإن لنا الأم النجيبة والأب
وقوله نعلي أي انتهى من الكسر كسب وقد ثبت قوله وقول القائل
ولا أرى في الجنس إلا طي واجتاز وهذا طي أي ما يشرط في العطف
على المحل وجود المحرز وأما على تشتمل الحد فالمرفوع مبتدأ أخبر خبره أو معطوف
على الضمير المستتر في الخبر وجرى ذلك كما في الأمثلة المذكورة ويمتنع ذلك
قبل استكمال الخبر ومع غير الأحرف الثلاثة وانظر توجيه ذلك في التصريح
وإن اثبتنا وارفع وجوبا بعد لا مبنيا * مركبا أو البناء وجهين قيدا
بحكم أنه يجوز إيلاء المعرفة والنكرة فلذا ابن الحقيقة واقسم لأجله
رفعها وامتنع النصب لأنها لا تعمل في معرفة وعين البدل لغير موقعه التوابع